



Empowered lives.  
Resilient nations.



## المؤتمر الدولي الثالث حول الوصول الى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية

15-13 تشرين ثاني 2018  
تبليسي، جورجيا

### 1. نظرة عامة

يقوم برلمان جورجيا ومكتب المساعدة القانونية لدى جورجيا ، بالتعاون مع المؤسسة القانونية الدولية (ILF) ، ومبادرة العدالة للمجتمع المفتوح (OSJI) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ، وبالتعاون مع مؤسسة المجتمع المفتوح بجورجيا (OSGF) ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مشروع "تعزيز سيادة القانون في جورجيا" الذي ينفذه معهد إدارة الشرق والغرب (EWMI-PROLoG) ، الاتحاد الأوروبي (EU) ، مجلس أوروبا (CoE) "الدعم لمشروع الإصلاح القضائي في جورجيا ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بإستضافة المؤتمر الدولي حول الوصول الى المساعدة القانونية في الانظمة الجنائية في تبليسي جورجيا من 13-15 تشرين الثاني 2018 بهدف معالجة التحديات العالمية لضمان الوصول الى خدمات مساعدة قانونية ذات جودة للفقراء والمستضعفين، خصوصاً في أنظمة العدالة الجنائية. هذا الحدث الذي يستمر لثلاثة ايام سيكون المؤتمر الدولي الثالث من نوعه والذي يُعقد كل سنتين، ويأتي مستكملاً للمؤتمر الافتتاحي الذي عُقد في جوهانسبرغ- جنوب افريقيا في حزيران 2014، والمؤتمر الثاني الذي عُقد في بوينوس آيريس في الارجننتين في تشرين الثاني 2016.

### 2. الحق في الحصول على مساعدة قانونية في أنظمة المساعدة القانونية

الحق في الحصول على مساعدة قانونية مجانية للمتهمين الغير قادرين على تحمّل كلفة محامي في القضايا الجنائية هو مبدأ قانوني متوافق عليه وعنصر اساسي للحق في محاكمة عادلة. توفر المساعدة القانونية أساس لنظام عادل وفعال مبني على مبدأ سيادة القانون. من الممكن أن يقوم نظام مساعدة قانوني فعال، كجزء من نظام العدالة الفعال بتقليل الفترة الذي يكون فيه المشتبه بهم محتجزين في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز، بالإضافة الى تقليل عدد السجناء، والادانات الخاطئة، وازدحام السجون واكتظاظ المحاكم، وتقليل إعادة ارتكاب الجرائم وايذاء الضحايا مرة أخرى. ومن الممكن أيضاً أن تقوم بحماية حقوق الضحايا والشهود.

يسلط هذا المؤتمر الجهود العالمية لتطبيق مبادئ وإرشادات الأمم المتحدة بخصوص الوصول الى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية ("مبادئ وإرشادات الامم المتحدة") التي تصرّح أنه يجب على الدولة وضع نظام مساعدة قانونية شامل وفعال ويسهل الوصول اليه على المستوى الوطني وأن يكون متوفر للجميع بدون أي تمييز. تماشياً مع مادة 14 من الميثاق العالمي بخصوص الحقوق المدنية والسياسية ICCPR ومبادئ

وارشادات الامم المتحدة، لدى معظم الدول قوانين تضمن الحق في الحصول على تمثيل قانوني مجاني للفقراء والمستضعفين المتهمين بجرائم. على الرغم من ذلك، تواجه جميع الدول تحديات في تطبيق هذا الحق، منها الموارد المالية المحدودة، والعدد غير الكافي من المحامين، وقلة جودة خدمات المساعدة القانونية وعدم وجود تدريبات ووعي كافي بخصوص معنى وأهمية التمثيل القانوني الفعال. ترجع حقيقة وجود عرقلة للوصول للمساعدة القانونية الى أنه عادة ما يفتقر الناس للوعي بخصوص المساعدة القانونية، ومن الممكن ان يتم تعريض ثقة العامة والثقة في خدمات المساعدة القانونية للخطر لعدة اسباب، بما في ذلك التحيز، التعقيد والقلق بخصوص جودة الخدمات المقدمة.

المساعدة القانونية هي اداة مهمة في ضمان الوصول الى العدالة. حين يكون هناك وصول غير كافي للمساعدة القانونية والعدالة، لن يستطيع الاشخاص حل مشاكلهم ونزاعاتهم بشكل سلمي ومن الممكن أن يلجأوا الى العنف والصراعات. وكنتيجة للأزمة العالمية للمساعدة القانونية، يواجه الملايين من الفقراء والمستضعفين حول العالم احتجاجات غير قانونية طويلة ما قبل المحاكمة، التعذيب، اعترافات مُكرهه، وادانات خاطئة. هناك فرصة أكبر أن يتم احتجاز الفقراء قبل المحاكمة، الامر الذي ينتج عنه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية، لانهم لا يستطيعون دفع مبلغ اخلاء السبيل، والغرامات، والرسوم الاخرى. تقوم الشرطة باستهداف اعضاء المجموعات المهمشة بشكل خاص بما يشمل الاقليات العرقية والدينية وتعقلهم في العديد من الدول. من الممكن ان يتعرض افراد المجموعات المهمشة الى ملاحقات قضائية غير متناسبة، ومحاكمات غير عادلة، ويتم الحكم عليهم بطريقة غير متناسبة مع الجريمة التي تم ارتكابها. أيضاً، هناك حاجة كبيرة وغير مَلْتَبية لخدمات المساعدة القانونية لتلبية الحاجات المتخصصة للضحايا والشهود على الجرائم، والنساء، والاطفال، والاشخاص ذوي الاعاقة، وهؤلاء الذين يواجهون مشاكل مدنية وعائلية.

### 3. أهداف والنتائج المرجوة للمؤتمر

سيقوم هذا المؤتمر بالتركيز على النتائج العملية والتي يمكن تحقيقها من خلال اشراك ممثلين على المستوى الوطني، ومزودي المساعدة القانونية، وأعضاء المجتمع المدني، وخبراء اخرين للحديث عن تحديات مشتركة لتوفير خدمات مساعدة قانونية فعالة للأشخاص الضعفاء والفقراء، واستعراض الممارسات الجيدة والحلول الخلاقية للتحديات المشتركة. سيقوم المؤتمر بالبناء على العروض والنقاشات من المؤتمرات السابقين، وسيقوم المؤتمر على تسليط الضوء على الجهود العالمية والاقليمية والوطنية المبذولة لتعزيز الوصول للمساعدة القانونية في السنوات الاخيرة.

سيتم تشجيع المشاركين من خلال المؤتمر على تطوير خطط ملموسة وعملية لمعالجة التحديات المتعلقة بتوفير خدمات المساعدة القانونية وتطوير تطبيق مبادئ وارشادات الامم المتحدة. سيتم أيضاً تشجيع المشاركين على الاخذ بعين الاعتبار كيف يمكن اشراك اطر عمل اضافية ومبادرات لتكون متكاملة مع الهدف، مثل اجندة عام 2030 للتنمية المستدامة مع " مبدأ عدم إغفال أحدا، وايصال اخر شخص ليصبح أول شخص"، وخاصة هدف رقم 16، المدرج تحت الهدف العام رقم 3 بخصوص سيادة القانون والوصول للعدالة للجميع، وحدث قرار من الهيئة العامة بخصوص استدامة السلام، والشراكة الحكومية المفتوحة لخطط العمل الوطنية، وشبكة المساعدة القانونية العالمية ومنصات وشبكات اخرى مشابهة. في نهاية المؤتمر، سيكون لدى المشاركين الفرصة لتبني اعلان يقومون من خلاله بالالتزام باتخاذ اجراء بخصوص الامور المتعلقة بتحسين الوصول الى المساعدة القانونية على المستوى الدبلوماسي، والتعاون والتآزر على المستوى الدولي والوطني.

### 4. مواضيع المؤتمر

من الممكن ان تتضمن مواضيع المؤتمر ما يلي: (1) نماذج فعالة على حكم او ادارة نظم المساعدة القانونية، (2) آليات لضمان استقلالية مزودي المساعدة القانونية وأنظمتها، (3) دور نقابة المحامين والقطاع الخاص في المساعدة القانونية، وتعاونهم مع مزودي المساعدة القانونية العامة، (4) ممارسات جيدة لضمان قياس وتحسين جودة تمثيل المساعدة القانونية، (5) معايير لمراقبة وتقييم أنظمة المساعدة القانونية، (6) أفضل الممارسات لوضع معايير الاهلية للمساعدة القانونية، (7) استراتيجيات لتقليل الاحتجاز ما قبل المحاكمة، بما يشمل الوصول المبكر للمساعدة القانونية، (8) اجراءات خاصة لضمان الوصول ذو المعنى للمساعدة القانونية للمجموعات الفقيرة جدا والمهمشة والضعيفة، والمجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة، بالتماسي مع مبدأ "عدم إغفال أحدا" (9) المكونات الاساسية لنظام مساعدة قانونية ملائم للاطفال، (10) دور المساعدة القانونية في عمليات العدالة الإصلاحية، الوساطة والحلول البديلة لفض النزاعات، (11) توفير مساعدة قانونية للضحايا وغيرهم، (12) ابتكارات بخصوص توسيع المساعدة القانونية، (13) استراتيجيات مبتكرة للحفاظ على حقوق المتهمين، بما يشمل مفاوضات الاقرار بالجريمة والتقاضى الاستراتيجي، (14) تحديات بخصوص احترام المساعدة القانونية وحقوق الانسان في الارهاب والقضايا الخطيرة الاخرى، (15) تطوير شبكة مساعدة قانونية دولية و(16) قياس وتحسين الوصول للمساعدة القانونية تحت هدف التنمية المستدامة رقم 16، المدرج تحت الهدف العام رقم 3.

في حين أن المؤتمر سيقوم على التركيز على المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية، سيقوم أيضاً بتوفير فرصة لحل بعض مشاكل المساعدة القانونية المدنية ذات الصلة، لان الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين عادةً ما يقومون بتنسيق الاستراتيجيات، والتمويل، وادارة كل من المساعدة القانونية المدنية والجنائية.